

الجريدة الرسمية

جريدة رسمية للحكومة المصرية

(العدد ٣٠ غير اعتيادي) يوم الأحد ١٧ رجب سنة ١٣٣٩ - ٢٧ مارس سنة ١٩٢١ (السنة الحادية والتسعون)

قانون نمرة ٩ لسنة ١٩٢١

قانون بربط الميزانية العمومية لسنة ١٩٢١

نحن سلطان مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافق رأي مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

المادة الأولى

تقررت ميزانية الإيرادات لسنة ١٩٢١ بمبلغ ثمانية وثلاثين مليوناً وستمائة وأثنين وثمانين ألف جنيه مصري (٣٨,٦٨٢,٠٠٠ جنيه مصري) على حسب المبين في الجدول المرفق بهذا القانون .

المادة الثانية

تقررت ميزانية المصروفات لسنة ١٩٢١ بمبلغ ثمانية وثلاثين مليوناً وستمائة وأثنين وثمانين ألف جنيه مصري (٣٨,٦٨٢,٠٠٠ جنيه مصري) على حسب المبين في الجدول المرفق بهذا القانون .

المادة الثالثة

على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ما

صدر بمرأى عاين في ١٧ رجب سنة ١٣٣٩ (٢٧ مارس سنة ١٩٢١)

فـؤاد

بأمر الحضرة السلطانية
رئيس مجلس الوزراء
عبدل يكنى

وزير المالية
اسماعيل صدقي

اللجنة المالية

ترجمة مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء
عن ميزانية سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ المالية

أن الإيرادات والمصروفات عن السنة المالية القادمة قد تمتد في مشروع القانون الخاص باعتماد الميزانية كالاتي :

جنيه مصرى	جنيه مصرى
٣٨,٦٨٢,٠٠٠	١,٩٨١,٠٠٠
المصروفات	الايرادات (يدخل فيها مبلغ مأخوذ من احتياطي الحكومة العام)
٣٨,٦٨٢,٠٠٠	٣٨,٦٨٢,٠٠٠

ولا يتضمن تقدير الإيرادات أبواب دخل جديدة ، غير أنه يشتمل على مبلغ ٨٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى يربح الحصول عليه من الزيادة التي تقترت حديثا في رسوم الدخان ، وعلى مبلغ ١٥٤,٠٠٠ جنيه مصرى سينتج عن زيادة بعض رسوم أخرى خاصة بالجسارك والأرصفة ، وعلى مبلغ ٦١,٠٠٠ جنيه مصرى سينشأ عن زيادة التعريفات البريدية لخارج .

وفي تقدير الإيرادات تضخم ناتج عن مبلغ ٤,١٢٣,٠٠٠ جنيه مصرى ، وهو قيمة المتوقع تحصيله من مبيع مواد الحاجيات الأولية . وتشتمل المصروفات من جهة أخرى على اعتماد قدره ٤,٧٠٩,٠٠٠ جنيه مصرى لشراء تلك المواد . على أن الفرق بين الرقين لا يعبر عن مقدار التضحية التي ستحملها الخزانة العمومية من هذا القبيل في السنة المالية القادمة ، إذ أن تقدير الإيرادات يشتمل على المبالغ التي ستحصل من بيع بواقي المخزون من السنة المالية الماضية ، وقد سبق خصم ثمن تلك البواقي على ميزانية السنة المذكورة .

وقد أدرج في تقدير المصروفات أيضا مبلغ ٦٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى قيمة باقى الاعتماد الممنوح في سنة ١٩١٩ والمقبول الى سنة ١٩٢٠ ، وهو خاص بتسوية المطالبات الناشئة عن الحوادث التي وقعت في ربيع سنة ١٩١٩ .
فالذا ضربنا صفحا عن العاملين المتقدمين يتضح من مقارنة ميزانية سنة ١٩٢١ بميزانية سنة ١٩٢٠ أن في ميزانية السنة القادمة نقصا حقيقيا في اعتمادات مصروفات المصالح الأميرية قدره ٣,٩٩٣,٤٩٨ جنيها مصريا .
وهذا النقص الناتج بعضه عن نزول الأسعار يرجع معظمه الى الاقاص الوافر في المشروعات التي قدمتها مصالح الحكومة .

ولو كان الأمر ممكنا لأجريت تخفيضات أخرى مراعاة للنقص الكبير الناشئ في إيرادات الحكومة من جراء هبوط أسعار القطن . لكن الانتقال من سنة يسر الى سنة عمريس بالأمر السهل ، لا سيما وأن المشروطات الواسعة الخاصة بالأعمال الجديدة التي بوشرت في سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ المالية تربط ميزانية سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ من حيث وجوب مواصلة تلك الأعمال .

وعليه ، لم يكن بالامكان الحصول على التوازن بين إيرادات الميزانية ومصروفاتها إلا بأخذ مبلغ ١,٩٨١,٠٠٠ جنيه مصرى من المال الاحتياطي .

ولم يقتر في الميزانية أى مبلغ لتنفيذ اقتراحات لجنة تعديل الدرجات ، لأن مجلس الوزراء لم ينظر الى الآن في تحرير تلك اللجنة ، كما أن المصروفات التي تترتب على اقتراحاتها لم تقدر حتى اليوم .

الإيرادات

أهم التعديلات في أبواب الإيراد مبينة فيما يلي :

الأموال المقررة :

سنة	جنيه مصرى
١٩٢٠	٥,٤٨٠,٠٠٠
١٩٢١	٥,٥٠٤,٠٠٠

زيادة ٢٤,٠٠٠ جنيه مصرى .

ومن هذه الزيادة مبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه مصرى ناشئ عن تعديل عوائد الأملاك في بعض الجهات ؛ ومبلغ ٩,٠٠٠ جنيه مصرى ناشئ عن تكليف الأراضي التي باعها الحكومة طبقا للبرنامج المقرر في السنة الماضية .

الجمارك :

سنة	جنيه مصرى
١٩٢٠	١٠,٥٩٠,٠٠٠
١٩٢١	٨,١٦٩,٠٠٠

بنقص ٢,٤٢١,٠٠٠ جنيه مصرى .

وفيما يلي بيان مفردات تقدير سنة ١٩٢١ :

جنيه مصرى	رسوم على الواردات	٢,١٤٣,٠٠٠
»	على الصادرات	٣٥٧,٠٠٠
»	أرصافة	٦٠٠,٠٠٠
»	متنوعة	٢٦٩,٠٠٠
»	على الدخان والتبناك	٤,٨٠٠,٠٠٠
		<u>٨,١٦٩,٠٠٠</u>

الرسوم على الواردات : يبلغ النقص في هذا الباب ٢,٠٥٧,٠٠٠ جنيه مصرى وهو ناشئ عما أصاب مقدرة البلاد على الشراء من الضعف العظيم .

الرسوم على الصادرات : نظرا لما حصل من تخزين التبان في المدة المنتهية بين شهر سبتمبر سنة ١٩٢٠ وشهر مارس سنة ١٩٢١ ستكون الصادرات من محصول سنة ١٩٢٠ في المدة التي بين مارس وسبتمبر سنة ١٩٢١ أكثر من المتباد وهذه الزيادة في الصادرات ستؤوض النقص المنتظر وقوعه في محصول سنة ١٩٢١ بسبب انقاص المساحة المزروعة قطنا . على أن الأسعار التي اتخفت أساسا لتقدير هذه الرسوم هي أقل بكثير من أسعار السنة السابقة ولذلك يقدر النقص في رسوم الصادرات بـ ١,٩٣٠,٠٠٠ جنيه مصرى .

الرسوم على الدخان والتبناك : ينتظر أن يتبع عن الزيادة التي تقررت حديثا في رسوم الدخان مبلغ ٨٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى .

مصايد الأسماك :

سنة	جنيه مصرى
١٩٢٠	٦٨,٠٠٠
١٩٢١	٩٠,٠٠٠

زيادة ٢٢,٠٠٠ جنيه مصرى .

وهذه الزيادة ناشئة عن تحسين ايجارات مصايد الأسماك .

الرسوم القضائية والقيادية :

سنة	جنيه مصرى
١٩٢٠	١,٨٦٣,٠٠٠
١٩٢١	١,٧٨٠,٠٠٠

بتقص ٨٣,٠٠٠ جنيه مصرى

يشتمل هذا التقدير على زيادة ١٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى إيرادات المحاكم الأهلية ومعظمها فى الرسوم النسبية. على أن هناك تقصا قدره ٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى إيرادات المحاكم المختلطة وهو ناشئ عن انحطاط الحالة الاقتصادية. وفى إيرادات المحاكم الشرعية زيادة قدرها ١٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى كما أن فى إيرادات المجالس المسبية زيادة قدرها ٢,٠٠٠ جنيه مصرى .

السكك الحديدية :

سنة	جنيه مصرى
١٩٢٠	٧,٣٨٦,٠٠٠
١٩٢١	٧,١٠٦,٠٠٠

بتقص ٢٨٠,٠٠٠ جنيه مصرى .

يستدل من الكشوف الاحصائية أن الإيرادات فى المدة الأخيرة أخذت فى النقصان سواء كانت من نقل البضائع أم من نقل الركاب . ولذا رأى من باب الاحتياط أن لا يعول بسبب ذلك النقصان على الزيادة الناتجة عما تنجر فى العياف الماضى من رفع أجور بعض فئات البضائع . وعليه فإن التنديرات كما أدرجت فى الميزانية يمكن اعتبارها مبنية على التحفظ .

البوستة :

سنة	جنيه مصرى
١٩٢٠	٥١٦,٠٠٠
١٩٢١	٦٢١,٠٠٠

بزيادة ١٠٥,٠٠٠ جنيه مصرى .

ومن هذه الزيادة مبلغ ٤٤,٠٠٠ جنيه مصرى ناتج عن اتساع نطاق العمل اتساعا طبيعيا ومبلغ ٦١,٠٠٠ جنيه مصرى ناتج عن زيادة التعريفات البريدية للتأجير ضمن الحدود التى قررها مؤتمر الاتحاد البريدى العام الذى عقد فى مدريد فى فصل الحريف الفات .

الأملاك الأميرية :

سنة	جنيه مصرى
١٩٢٠	١,٣٣٦,٠٠٠
١٩٢١	٨٠٠,٠٠٠

بتقص ٥٣٦,٠٠٠ جنيه مصرى .

وهو ناشئ عن نزول أسعار القطن وغيره من المحاصيل الزراعية .

٨ - بدل الخدمة العسكرية :

قدرت إيرادات هذا الباب بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى وفى هذا التقدير احتياط لما قد يقع من النقص بالنسبة الى المتحصل فى السنة المالية الحالية . وهذا وأن المتحصل فى سنى ١٩١٩ و ١٩٢٠ قد زاد كثيرا من تقديرات الميزانية .

رسوم الخفر :

سنة	جنيه مصرى
١٩٢٠	١,١٧٩,٠٠٠
١٩٢١	١,٣٩٣,٠٠٠

زيادة ٢١٤,٠٠٠ جنيه مصرى .

قد وضعت هذه الزيادة فى رسوم الخفر للقيام بالاعانات الممنوحة للخفر فى سنة ١٩٢٠ للمساعدة على غلاء المعيشة إذ أن المال اللازم لذلك أخذ من خزانة الحكومة على أن يحصل من رسوم سنة ١٩٢١ .

المستقطع من المساهيات :

قدرت إيرادات هذا الباب بمبلغ ٢١٠,٠٠٠ جنيه مصرى وذلك على قاعدة المتحصل فى السنة الحالية .

أرباح ناتجة عن تشغيل النقود :

ينتظر فى هذا الباب من الإيرادات نقص قدره ١,٠٠٣,٠٠٠ جنيه مصرى ناشئ عن انقاص إصدار البنكنوت وعن نقص الأرباح الناتجة عن تشغيل النقود بسبب مبيع مقدار من سندات الحكومة .

إيرادات ورسوم متنوعة :

سنة	جنيه مصرى
١٩٢٠	٨١٣,٠٠٠
١٩٢١	١,٠٠٠,٠٠٠

زيادة ١٨٧,٠٠٠ جنيه مصرى .

وفى ما على بيان أهم فصول الزيادة :

- مرتبات التلاميذ ورسوم امتحانات (٥٣,٠٠٠ جنيه مصرى) بسبب زيادة عدد التلاميذ .
 - إيرادات المستشفيات (٧,٠٠٠ جنيه مصرى) .
 - إيرادات المناجم والمهاجر (٦,٠٠٠ جنيه مصرى) .
 - إيرادات طلبات أبى المتجا والعامرية (١٧,٠٠٠ جنيه مصرى) وذلك بسبب زيادة المساحات التى تروىها تلك الطلبات وما سيحصل عن نفقات الرى الإضافية أثناء التطويق .
- وقد زادت وزارة الأوقاف ٢٠,٠٠٠ جنيه مصرى على ما يخصها من مصاريف إدارة المكاتب الموقوفة للقيام بزيادة المشرفين فى المئذنة على المساهيات واعانة غلاء المعيشة .

ضريبة القطن :

أدرجت تقديرات هذا الباب على قاعدة ما كانت عليه فى العام الماضى أى ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى . نعم أن محصول السنة القادمة سيكون دون محصول سنة ١٩٢٠ غير أن برأتى هذا المحصول الأخير الذى ستخرج من المحالج بعد أول أبريل سنة ١٩٢١ ستجعل المتحصل من هذه الضريبة يبلغ المليون جنيه مصرى .

إيرادات غير اعتيادية :

قدرت هذه الإيرادات بمبلغ ٥٢٦,٠٠٠ جنيه مصرى ومعظمه يمثل قيمة الأسماط من ثمن الأراضى التى باعها الحكومة فى سنة ١٩٢٠ وقيمة قطع الأرض الصغيرة المنوى بينها .

مبيعات مصلحة التموين :

ينتظر أن يتبع عن مبيع المخزون فى مصلحة التموين بوائع أسعار السوق مبلغ ٤,١٣٣,٠٠٠ جنيه مصرى .

المصروفات

الديوان العالي السلطاني :

يبلغ مجموع التقديرات في هذا الباب ٨٣٧,٥٣٠ جنيها مصريا بزيادة ١٥٧,٩٧٩ جنيها مصريا . ومن هذه الزيادة ١٠٥,٢١٣ جنيها مصريا في اعتماد الأعمال الجديدة البالغ مجموعه ٢٨٥,٥٠٠ جنيه مصري . وهذا المجموع يشمل على ٢٣٠,٠٠٠ جنيه مصري قيمة الباقي من تكاليف ترميم بحت "المحروسة" وعلى مبلغ ٥٥,٥٠٠ جنيه مصري مخصص معظمه لمواصلة أعمال التوسيع والترميم في السرايات السلطانية وقد تمت الموافقة على برنامج تلك الأعمال في خلال السنة . أما باقي الزيادة فتوزع كما يأتي : ١٨,٥٨٥ جنيها مصريا بزيادة مرتبات البيت السلطاني و ٨,٠٠٠ جنيه مصري لتحسين حالة الموظفين العسكريين طبقا للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٠ ، و ٥,٠٠٠ جنيه مصري لزيادة المستخدمين وعلاوات الماهيات ، و ٧,٠٠٠ جنيه مصري لأدوات المخزن ، والباقي لبنود مختلفة من أقسام الديوان العالي .

مجلس الوزراء

في ميزانية هذا الباب تخفيض قدره ٢,٠٤١ جنيها مصريا ناتج معظمه عن إلغاء وظيفة مستشار سلطاني (١,٨٥٠ جنيها مصريا) .

وزارة الخارجية

في ميزانية هذا الباب تخفيض ٤٦٠ جنيها مصريا في بند مصاريف الانتقال وزيادة ١٠٠ جنيه مصري قيمة ملاوة ماهيات فيكون صافي الوفرة ٣٦٠ جنيها مصريا .

وزارة المالية

ديوان العموم :

تبلغ ملة هذه الميزانية ٦٦٣,٠٥٥ جنيها مصريا أي بزيادة ٢٦٣,٣٦٥ جنيها مصريا بالنسبة لميزانية سنة ١٩٢٠ . ومن الزيادة المذكورة مبلغ ٢٠٩,٠٠٠ جنيه مصري في اعتمادات الأعمال الجديدة البالغ مجموعها ٢٤١,٥٠٠ جنيه مصري وهذا المجموع يشمل على ١٣٥,٠٠٠ جنيه مصري لمشتري سراي القبة و ٩٩,٠٠٠ جنيه مصري خاصة بمكتب البترول لانجاز معمل تكرير البترول في السويس ومواصلة أعمال المساحة الجيولوجية الخ و ٧,٥٠٠ جنيه مصري لمصاريف الأعمال الخاصة بمقاومة الملاريا . أما باقي الزيادة المذكورة أعلاه فتوزع كما يلي :

جنيه مصري

٢٧,٠٠٠ للأدوات الكتابية نظرا لارتفاع الأسعار وللتقدير الإضافية اللازمة لاحتياجات المصالح .

١٠,٨٠٠ للإعانات ومعظمها للزيادة التي تقرر منحها لعملاء الأزهر الشريف في خلال السنة .

١٢,٠٠٠ للماديات ومنها مبلغ ٦٥,٠٠٠ جنيه مصري قيمة مصاريف أقلام السكرتيرين الماليين لدى الوزارات ؛

والباقي لملاوات الماهيات الخ .

مكتب التجارة والصناعة :

أنشئ هذا المكتب على أن يكون في بداية الأمر قسما من أقسام ديوان العموم . أما الآن فقد فصل عن هذا الديوان وأصبح فرعا قائما بنفسه من فروع وزارة المالية . وقد ضمت ميزانية "السواحل" إلى هذا المكتب بعد أن كانت مدرجة في ميزانية خدمة الإدارة والتحصيل بالأقاليم والمحافظات . وفي ميزانية هذا المكتب زيادة ظاهرية قدرها ١٩,٥٣٠ جنيها مصريا ولكن الحقيقة أن فيها تخفيضا يبلغ ٣٣,٢١٢ جنيها مصريا لأن الاعتمادات المدرجة فيها على ذمة "السواحل" تبلغ ٥٢,٧٤٢ جنيها مصريا . أما التخفيض فعظمه في اعتمادات الأعمال الجديدة البالغ مجموعها ١٣,٥٠٠ جنيها مصريا ، منه ١٠,٠٠٠ جنيها مصريا لتوسيع ساحل زوض الفرج ، و ٣,٥٠٠ جنيها مصريا لإنشاء "كشوك" وشراء موازين .

الأموال المقررة :

في هذه الميزانية زيادة اعتماد قدرها ٧٣٤ جنيها مصريا مربوطة لعلاوات المساهمات المعتادة .

مصلحة عموم المساحة :

يبلغ مجموع الربط في ميزانية هذه المصلحة ٤٧٦,٢٩٥ جنيها مصريا بتخفيض ٢٥,١٥٦ جنيها مصريا عن ربط الميزانية السابقة وهذا التخفيض ناتج معظمه عن إلغاء اعتماد الثلاثين ألف جنيه الذي كان مدرجا في فصل "الأعمال الجديدة" لإدخال الإصلاحات المنوية في طريقة تسجيل ملكية الأراضي .

وفي ميزانية هذه المصلحة زيادة تبلغ نحو ٣٣,٠٠٠ جنيها مصريا للمستخدمين اللازمين بنوع خاص لوضع الخريط المساحية للطرق بمقياس جديد . وزيادة أخرى تبلغ ١٣,٠٠٠ جنيها مصريا لمصاريف الانتقال . ويمتدح الزيادة في فيك البندين تخفيض يكاد يعدلها في بند أدوات المخازن .

مصلحة الاحصاء :

في ربط هذه الميزانية زيادة ٦٣٠ جنيها مصريا قيمة المصروفات الخاصة بالمستخدمين المقولين من مصلحة الجمارك بمناسبة الحاق قسم الاحصاء الجمركي بمصلحة الاحصاء . وزيادة قدرها ٦٠٠ جنيها مصريا في بند المستخدمين وزيادة ١,٤٠٠ جنيها مصريا لاستئجار ماكينات "هوليت" بسبب اتساع نطاق الأعمال الاحصائية . غير أنه من جهة أخرى يوجد وفر ألف جنيه في الأعمال الجديدة ناتج عن إنجاز أعمال تعداد سنة ١٩١٧ أما صافي الزيادة في ربط هذه الميزانية فهو ١,٧٦١ جنيها مصريا .

المطبعة الأميرية :

في هذه الميزانية زيادة اعتماد تبلغ ٢٨,٧٢٥ جنيها مصريا لمشتري مهمات بسبب تباد المقادير المخزونة وازدياد طلبات مصالح الحكومة للطبوعات .

مصلحة الأملاك :

يبلغ ربط هذه الميزانية ٤٨٧,١٨٨ جنيها مصريا بتخفيض ٣١,١١٦ جنيها مصريا عن ربط الميزانية التي قبلها ومعظم هذا التخفيض في "بند الأعمال الجديدة" . وفي بعض بنود هذه الميزانية زيادات طفيفة في الاعتمادات تعرضها تخفيضات أدخلت على بنود أخرى .

مصصلحة الجمارك :

زيد على اعتمادات هذه المصاحبة مبلغ ١٠,٣٣٧ جنيها مصريا منها نحو ١٠,٠٠٠ جنيه مصري للمصروفات الاعتيادية والباقي للأعمال الجديدة. وقد بلغت الاعتمادات المربوطة للأعمال الجديدة ٢,٠٨٢ جنيها مصريا منها ١,٦٣٢ جنيها مصريا لتشويد حاجز . أما زيادة العشرة آلاف جنيه في المصروفات الاعتيادية فمعظمها في بند المستخدمين (علاوات ماهية وزيادة عدد العمال باليومية ومرتبوات للتوجيه) وفي هذه الزيادة مبلغ ٥,٠٠٠ جنيه مصري يتوضه مبلغ مثله في الإيرادات .

مصصلحة خفر السواحل ومصايد الأسماك :

يبلغ ربط هذه الميزانية ٢١٨,٣٢٢ جنيها مصريا وزيادة قدرها ٤,٢٢٧ جنيها مصريا بعد تخفيض ١٣,٦٠٣ جنيها مصريا من الأعمال الجديدة وزيادة ١٧,٨٣٠ جنيها مصريا على المصروفات الاعتيادية ومعظمها في بند الوقود.

مصصلحة أقسام الحدود :

ربطت مصروفات هذه المصاحبة بمبلغ ٢٧٠,٠٠٠ جنيه مصري زيادة ٣٥,٠٠٠ جنيه مصري على ربط ميزانية السنة الحالية . ومن هذه الزيادة ١٥,٦٣٠ جنيها مصريا للأعمال الجديدة . ومجموع الربط في الواقع هو دون ما وصات اليه المصروفات في سنة ١٩٢٠ لأنها أربط على ١٠ كان مربوطا لها بالميزانية بسبب ارتفاع أسعار العليق والعميات في الصيف الماضي .

مصصلحة المناجم والمحاجر :

تبلغ الاعتمادات المفتوحة لهذه المصلحة ١١٤,١٠٣ جنيها مصريا أي بقية ٧٠,٨٤٥ جنيها مصريا عن الاعتمادات السابقة . ومعظم هذا الانقاص من اعتمادات الأعمال الجديدة التي أزيلت من ١٦٥,٦٥٠ جنيها مصريا الى ٩٤,٠٠٠ جنيه مصري . وهذا المبلغ الأخير يشمل على اعتماد ٩٠,٥٠٠ جنيه مصري لأعمال السبر الخاصة بالترول وعلى اعتماد ٣,٠٠٠ جنيه مصري لإنشاء طريق يؤدي الى ممر جبل الأحمر .

وزارة المعارف العمومية

جنيه مصري

التعليم العام زيادة ٩٥,٥٤٣

« الفني » ١٤,١٧٧

تتناول ميزانية التعليم العام البرنامج الآتي :

- (أ) توسيع نطاق التعليم الذي تم في خلال السنة وكان من أهم مظاهره إنشاء مدرسة ثانوية في المنصورة وتنظيم «دار العلوم» وإنشاء مدرسة ابتدائية في قنا و١٣ فضلا اضافيا في مدارس ابتدائية مختلفة ؛
- (ب) إلحاق ست مدارس أولية للعلمين بوزارة المعارف . وهي مدارس كانت قد أنشأتها مجالس المديرات وكان إلحاقها بالوزارة طبقا لاتفاق أبرم في خلال السنة . وهذه المدارس في الزقازيق وبني سويف والنيا وسوهاج (العاملات) ، وفي المنصورة وأمبابه (العلمين) ؛
- (ج) تمسيبات أخرى ثانوية في التعليم العام وقد أدرج بها في الميزانية اعتماد قدره ٦,٠٠٠ جنيه مصري .

أما الزيادة في اعتمادات التعليم الفني فناتحة :

- (أ) عن توسيع مدرسة الهندسة بحيث تسع ٣٠٠ طالب جديد ؛
- (ب) وعن إنشاء حقل صناعي في الخانكة للأولاد المنشرين وإعداده لقبول ٦٠ ولدا .

وزارة الداخلية

ديوان العموم :

بلغ ربط مصروفات ديوان العموم ٨٢٤,٧٩٨ جنيها مصريا فالزيادة ٩٢,٣٤٨ جنيها مصريا ، منها ٤٨,٠٠٠ جنيه مصري في الأعمال الجديدة البالغ مجموع اعتماداتها ١٦٠,٠٢٤ جنيها مصريا . وهي تكاد تكون بجلتها خاصة بالسلف المطلوبة للبلديات والمجالس المحلية لأعمال توزيع المياه والائارة .

أما باقى الزيادة في الربط وهو ٤٤,٠٠٠ جنيه مصري فيوزع كما يأتى :

٢٠,٠٠٠ جنيه مصري للمستخدمين (منها ٢,٠٠٠ جنيه مصري لتعزيز مصلحة الأمن العام ، و ٢,٠٠٠ جنيه مصري للقسم انطاص المنشأ في تلك المصلحة ، و ٨,٠٠٠ جنيه مصري لتعزيز القوة السودانية ، و ٢,٠٠٠ جنيه مصري لبوليس سكة الحديد ، و ٥,٥٠٠ جنيه مصري لعلاوات الماهيات وزيادة المستخدمين) .
١٣,٠٠٠ للتعيينات (في قسم الأمراض العقلية وذلك بسبب الفرق في الأسمار وإنشاء أقسام جديدة) .
١١,٠٠٠ زيادات أخرى ،

مصلحة الصحة العمومية :

زُيد على ربط ميزانية هذه المصلحة ٢٢,٤١٤ جنيها مصريا حتى بلغ ٧٤٢,٨٣٩ جنيها مصريا . وفي اعتمادات الأعمال الجديدة تخفيض ١,٧٣٢ جنيها مصريا ، وفي المصروفات الاعتيادية زيادة ٢٤,١٤٦ جنيها مصريا . وهذه الزيادة تشمل مبلغ ٢٢,٠٠٠ جنيه مصري لبند المستخدمين وأهم ما في هذا المبلغ : ١,٩٠٠ جنيه مصري لتحسين الوظائف الكبرى (قرار مجلس الوزراء في ١٧ أغسطس سنة ١٩٢٠) ، و ٢,٦٠٠ جنيه مصري لعلاوات الماهيات ، و ١٠,٠٠٠ جنيه مصري لتوسيع نطاق الخدمات الموجودة ، و ٣,٠٠٠ جنيه مصري لإنشاء خدمات جديدة . وهناك بنود أخرى في المصروفات تتضمن بعض زيادات يعرضها التخفيض في بنود غيرها .

مصلحة السجون :

تتضمن ميزانية هذه المصلحة زيادة ١١٣,٠١٠ جنيها مصريا في المصروفات الاعتيادية وتخفيض ٤,٧٧٩ جنيها مصريا في الأعمال الجديدة فيكون صافي الزيادة ١٠٨,٢٣١ جنيها مصريا . والزيادة في المصروفات الاعتيادية تشمل على ٩٤,٠٠٠ جنيه مصري للأغذية فان ميزانية سنة ١٩٢٠ لم تكن تتضمن أى اعتماد للذرة التي كان سبق شراؤها في السنة المتقدمة وتشمل الزيادة أيضا على ٧,٠٠٠ جنيه مصري للفتح بسبب الفرق في الأسمار ، وعلى ٧,٠٠٠ جنيه مصري لزيادة المستخدمين وبالخصوص الخارجيين عن هيئة العمال ولتحسين أجور حرس السجون وعلاوات الماهيات الاعتيادية ، وعلى ٥,٠٠٠ جنيه مصري لمصاريف النقل .

وزارة الحفانيسة

يبلغ مجموع ميزانية هذه الوزارة ١,٢٦٣,٨٥٤ جنيها مصريا أى زيادة ٦٦,٢٢٣ جنيها مصريا وهي موزعة كما يلي :

٢٩,٠٠٠ جنيه مصري للماهيات وهذه الزيادة ناتجة عن ١٤ وظيفة قاضى تقرر انشاؤها في خلال السنة بموافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٠ نظرا لقلة عدد القضاة بالنسبة الى عدد المحاكم الجزئية وعن إنشاء ١٤ وظيفة وكيل نيابة وعدد وافر من الوظائف الكتابية الصغيرة نظرا لانتعاش أعمال المحاكم . وقد خصص من تلك الزيادة مبلغ لإنشاء ٩ وظائف فضاة في المحاكم الشرعية لكن يتيسر انتداب العدد اللازم لرئاسة المجالس الحسبية .
١٢,٥٠٠ لمصاريف الانتقال وبدل السفرية .
١٤,٥٠٠ للمصاريف القضائية وللصرف معجلا في القضايا المدنية والجنائية .
٤,٥٠٠ لللبوسات واللايحات والمصاريف المياه الخ .

وزارة الأشغال العمومية

ديوان العموم :

تدل هذه الميزانية على تخفيض ظاهرى قدره ٦٧,١١٤ جنيها مصريا على أنها تستعمل في الواقع على زيادة ٢٠,٦٤١ جنيها مصريا وما ذلك إلا لأنه تقل مبلغ ٨٧,٧٥٥ جنيها مصريا الى ميزانيات مائر فروع الوزارة . ومعظم هذا النقل ناتج من العدول عن الطريقة التي كانت بموجبها تدرج الوظائف الكلائية الخاصة بجميع الفروع من الدرجة الأولى في دون في ميزانية ديوان العموم تحت عنوان "الوظائف المندرجة". أما الآن فقد وزعت تلك الوظائف على ميزانيات الفروع المختصة .

أما الزيادة المشار إليها آنفا فهي تكاد تكون يجلتها في الاعتمادات الخاصة بمصاريف البعثة العلمية التي تقرر تأليفها في خلال السنة .

مصالحة الري :

قدرت اعتمادات المصروفات العادية بمبلغ ١,٣٩٨,١٧٢ جنيها مصريا مقابل ١,٢٩٧,٩٠٢ جنيه مصري في سنة ١٩٢٠ وتشتمل الزيادة على ٧٥,٢٨٠ جنيها مصريا للمساكن منها ٥٢,٣٣٧ جنيها مصريا ناتجة عن نقل الوظائف الكلائية من اعتماد الوظائف المندرجة الذي كان مدرجا في ميزانية ديوان العموم . وقد أنشئت بعض وظائف مهندسين لتحقيق العبء عن مهندسي الأقسام .

وقد زيد مبلغ ٤,٠٠٠ جنيه مصري على اعتماد الصيانة لتيسر تشغيل طلبات العاصرية للري الصيفي وهذا المبلغ سيحصل من اصحاب الأطنان الذين يتفقون بهذا الري .

وقد زيد أيضا الاعتماد المخصص للأعمال الجديدة الجزئية بحمل ٤٣,١٠٠ جنيه مصري .

أما اعتمادات الأعمال الجديدة فتبلغ ١,٠٢٩,٧٦٢ جنيها مصريا وأهم ما فيها هو ما يلي :

جنيه مصرى	٤٠٠,٠٠٠	لخزان النيل الأبيض .
١٤٦,٠٠٠		لمشروعات أبي قير .
١٠,٠٠٠		للأبحاث المتعلقة بالقرى والظواهر المائية .
٢٥,٠٠٠		لأعمال المساحة في أعلى النيل .
١٣,٠٠٠		لمصاريف بعثة بحيرة تسانا .

وقد أدرج مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه مصري بصفة احتياطي للأعمال الجديدة في الوجه البحري ويشترط في استعمال هذا الاعتماد أن تقدم مقاييسات الأعمال التي يخصص لها الى السكرير المالى الذى ينوب عن وزارة المالية لدى وزارة الأشغال وأنه يوافق على تلك المقاييسات .

وفي اعتمادات الأعمال الجديدة الخاصة بالمشروعات مبلغ ٣٥,٠٠٠ جنيه مصري وهو معد للمساكن ومصروفات المستخدمين المؤقتين المعينين لدروس المشروعات الجديدة التي سيأثر بها عند ما يتوفر المال اللازم .

ادارة عموم المباني :

خففت هذه الميزانية بمبلغ ١١٣,١٠٢ جنيه مصري . وهذا التخفيض مكوّن من انقاص اعتمادات الأعمال الجديدة بمبلغ ١٣٥,٨٢٧ جنيها مصريا ومن زيادة ٢٢,٧٢٥ جنيها مصريا في اعتمادات المصروفات العادية .

فاعتمادات الأعمال الجديدة تبلغ ٢١٥,٧٥٥ جنيها مصريا وهي معدة لمواصلة أعمال البناء التي يوشركها في هذه السنة إذ ليس إقائها من اصالة الرأي ولا من حسن الاقتصاد .

أما الزيادة في المصروفات العادية وقدرها ٢٢,٢٧٥ جنيها مصريا فلها تشمل على ما يأتي :

جنيه مصرى
١٧,٦٠٠ لاعتماد محلات لمصالح الحكومة ومنها ٧,٥٠٠ جنيه مصرى متقولة من ميزانية وزارة المالية .
٥,٠٠٠ للمهمات وهي قيمة ما نقل من ميزانية ديوان العموم عن الوظائف المندمجة .

القسم الميكانيكي :

في ميزانية هذا القسم وفر قدره ٢٥,٠١٨ جنيها مصريا في بند الأعمال الجديدة وزيادة ١٧,٠٠٦ جنيهات مصرية في المصروفات الاعتيادية فيكون صافي الوفرة ٨,٠١٢ جنيها مصريا . فالزيادة تشمل على ١٠,٣٠٠ جنيه مصرى ناتجة عن نقل الوظائف الكيائية من ميزانية ديوان العموم حيث كانت مدرجة تحت عنوان الوظائف المندمجة . وعلى ٤,٠٠٠ جنيه مصرى للوقود .

تنظيم مدينة القاهرة :

خفض مبلغ ٢٣٠,٩٥٠ جنيها مصريا من اعتمادات الأعمال الجديدة وزيد مبلغ ٣٠,٣٨٧ جنيها مصريا في المصروفات الاعتيادية فيكون صافي الوفرة ٢٠٠,٥٦٣ جنيها مصريا . والوفرة الجسيم البادى في الأعمال الجديدة ناتج عن زوال الاعتماد غير الاعتيادى البالغ ١٦٢,٥٠٠ جنيه مصرى وكان مدرجا في ميزانية سنة ١٩٢٠ لشراء قطعة أرض لمشروع تجديد بناء مستشفى قصر العين ومدرسة الطب . هنا وقد خفضت الاعتمادات الخاصة بالأعمال الجديدة الاعتيادية الى أدنى حد .

أما زيادة ال ٣٠,٣٨٧ جنيها مصريا في المصروفات الاعتيادية فتشتمل على ١٢,٠٠٠ جنيه مصرى للمستخدمين و ٢٨,٠٠٠ جنيه مصرى لصيانة الطرق يقابلها وفرة يناهز ١٠,٠٠٠ جنيه مصرى في بنود أخرى من المصروفات . والزيادة الخاصة بالمستخدمين ناتج معظمها عن نقل الاعتمادات الخاصة بالوظائف المندمجة في حين أن الزيادة في اعتماد أعمال الصيانة ناتج بعضها عن الحاجة الى ترميم بعض شوارع القاهرة التي باتت مخربة وبعضها عن أعمال الصيانة في هليوبوليس وقد أصبحت من شأن الحكومة بموجب الاتفاق الذي أبرم حديثا .

مصلحة الحجارى الرئيسية :

في ربط هذه المصلحة وفر ١٩,٥٦٠ جنيها مصريا في بند الأعمال الجديدة وزيادة ٥,٦٥٧ جنيها مصريا في المصروفات الاعتيادية . وتبلغ الاعتمادات المفتوحة للأعمال الجديدة ١٥٥,٥٠٠ جنيه مصرى منها ١٢٣,٠٠٠ جنيه مصرى لمواصلة الأعمال الخاصة بمشروع الحجارى في السويس والمنصورة وسيحصل هذا المبلغ في النهاية من السلطات المحلية . أما الزيادة في المصروفات الاعتيادية فتشتمل على ٤,٧٠٠ جنيه مصرى معظمه قيمة المنقول من الوظائف المندمجة التي سبقت الاشارة اليها و ١,٠٠٠ جنيه مصرى في البنود الأخرى .

ادارة عموم الآثار المصرية :

في هذه الميزانية زيادة قدرها ٢,٥٦٦ جنيها مصريا وهي تكاد تكون يجلتها ناتجة عن نقل الاعتمادات الخاصة بالوظائف المندمجة . وهناك أيضا زيادات طفيفة في بعض البنود تقابلها وفورات في بنود أخرى .

مصلحة وقاية الحيوانات :

في المصروفات الاعتيادية بهذه المصلحة زيادة ٣,٨٢٢ جنيها مصريا كج أن هناك وفرا قدره ٣,١٥٠ جنيها مصريا في الأعمال الجديدة التي لم يفتح لها اعتماد في الميزانية الجديدة .

أما الزيادة في المصروفات الاعتيادية فتشتمل على :

- (أ) ١,٢٠٠ جنيه مصري للمستخدمين، منها ٧٠٠ جنيه مصري منقولة من ديوان العموم ؛
(ب) ٢,٦٠٠ جنيه مصري لصيانة الحدائق ولللابس الخ .

دار الأوبرا السلطانية :

في ميزانية الأوبرا وفر صاف قدره ٧٢١ جنيا مصريا نشأ عن تخفيض ١,٠٠٠ جنيه مصري من قيمة الاطاعة الممنوحة من الحكومة وزيادة ٢٧٩ جنيا مصريا في بند المستخدمين بسبب نقل بعضهم من ديوان العموم .

قسم الطبيعيات :

في ميزانية هذا القسم زيادة ٤,٧٢٣ جنيا مصريا للمصروفات الاعتيادية ووفر ١,٩٠٠ جنيه مصري في الأعمال الجديدة .

ومن الزيادة مبالغ ٢,٠٠٠ جنيه مصري قيمة المساهيات المنقولة من الوظائف المندمجة؛ والباقي مخصص للملاوات وزيادة المستخدمين ومصاريف الانتقال الخ .

وزارة الزراعة

يبلغ ربط ميزانية هذه الوزارة ٢٨٨,٥٩٢ جنيا مصريا بوفر ١٧,٢٥٠ جنيا مصريا بعد تخفيض ٢٦,١٣٥ جنيا مصريا من اعتمادات الأعمال الجديدة وزيادة ٨,٨٨٥ جنيا مصريا على المصروفات الاعتيادية . وهذه الزيادة تشمل على ٣,٥٠٠ جنيه مصري لإنشاء حقل بدئى به هذه السنة عند قناطر الدكا للتجارب واستنبات الأغراس ، وعلى ٢,٠٠٠ جنيه مصري للبعثة المدرسية الى أوروبا ، وعلى ١,٥٠٠ جنيه مصري لمجلس أبحاث القطن ، وعلى ٧٠٠ جنيه مصري لزيادة الاطاعات الممنوحة للدارس الزراعية الأهلية ، وعلى ١,٠٠٠ جنيه مصري لملاوة المساهيات وزيادات أخرى . وتبلغ جملة اعتمادات الأعمال الجديدة ١٢,٢٨١ جنيا مصريا منها ٧,٠٥٦ جنيا مصريا لمصاريف لجنة تباحث النطن .

وزارة المواصلات

ديوان العموم :

قدرت هذه الميزانية بمبلغ ٦٧,٢٣٢ جنيا مصريا مقابل ٤٢,٨٥٧ جنيا مصريا في السنة الحالية . وهي تشمل على وظيفة خبير ووظيفة كاتب لقسم الطيران . أما بقى الزيادة فتناشئ عن درج مبلغ ٢٨,٠٠٠ جنيه مصري للحصول على بانهة للسفر الى أوروبا في فصل الاجازات .

السكك الحديدية :

يقدر مجموع مصروفات مصلحة السكك الحديدية لسنة ١٩٢١ بمبلغ ٦٨٧٧,٤٩٥ جنيا مصريا غير أن وجود كيات كبيرة من الفحم والمهمات مخزونة لديها مكن من تقدير ما تحتاجه المصلحة من التعود لمصره فاتها بمبلغ ٤,٨٧٧,٤٩٥ جنيا مصريا فقط وأما المليونان الباقيان فيصيران عينا من الكيات المخزونة التي دفع ثمنها في السنين السابقة .

وتشتمل اعتمادات المصروفات العادية للسكك الحديدية على مبلغ ١,٠٩٩,٥١٠ جنيه مصري لشراء المهمات المتحركة وأدوات الصيانة اللازمة للسكك وهذا المبلغ أقل مما أدرج في ميزانية السنة الحالية وهو يكفى فقط لحفظ المركز لئلا دون أن يمكن المصلحة من الأخذ إلا قليلا بمناخرات أعمال الصيانة التي تجتمت أثناء الحرب عندما كان الحصول على المهمات متعذرا .

وفي ميزانية المصلحة زيادة قدرها ٦٠٢,٠٠٠ جنيه مصري للوقود . كما أنه لم يخصص للأعمال الجديدة إلا مبلغ ٢٥٤,٢٠٠ جنيه مصري وذلك لمواصلة ما قد بوشربه من المشروعات .

التعريفات :

قُدرت نفقات إدارة التعريفات (دون أن يدخل فيها قيمة الاعانة للساعة على غلاء المعيشة) بمبلغ ٢٤٤,٠٩٧ جنيهاً مصرية، منها ١٦,٥٠٠ جنيه مصري للصاريف الأولية الخاصة بخطوط جديدة وقُدرت الإيرادات بمبلغ ٣٢٠,٠٠٠ جنيه مصري وهو يزيد نحو ٣٠,٠٠٠ جنيه مصري عن المصروفات العادية مضافاً إليها الاعانة للمساعدة على غلاء المعيشة .

التليفونات :

قُدرت هذه الميزانية بمبلغ ٢٩٣,٣٠٤ جنيهات مصرية، منها ١٨٤,٨٠٤ جنيهات مصرية قيمة النفقات العادية للمستخدمين وأعمال الصيانة - دون حساب الاعانة للمساعدة على غلاء المعيشة - و ١٠٨,٥٠٠ جنيه مصري قيمة المصروفات الأولية لأعمال عامة تتعلق بتوسيع نطاق المحاورات بين الاسكندرية والقاهرة وغيرهما . أما إيرادات مصلحة التليفونات فقُدرت بمبلغ ٢٧٠,٠٠٠ جنيه مصري .

مصلحة البوستة :

تقدر المصروفات بمبلغ ٥٠٢,٤٩٥ جنيهاً مصرية أي بفر ٤,١٢٣ جنيهاً مصرية عن تقدير السنة الحالية . وهذه الميزانية تشمل على مبلغ جزئي لوظائف جديدة وعلى زيادة ٥,٤٠٠ جنيه مصري للكافآت الممنوحة عن الاشتغال في غير ساعات العمل الرسمية .

وهناك تخفيض قدره ١١,٢٠٠ جنيه مصري في الاعتماد المخصص للممولة على صرف حوالات البوستة وحسب التخفيض راجع على الأخص الى قلة الحوالات المرسله للهند . وقد خفض أيضاً مبلغ ٥,٦٨٥ جنيهاً مصرية من اعتماد نفقات نقل البريد . وألغيت وظيفة سكرتير عام .

السيارات والنسيجات :

تبلغ اعتمادات المصروفات الاعتيادية ٣١٦,٩٥٢ جنيهاً مصرية وهي تزيد عن اعتمادات السنة الحالية بمبلغ ٣٥,٤٨٧ جنيهاً مصرية .

ومعظم الزيادة في اعتماد الوقود وقدرها ٤١,٣٠٣ جنيهات مصرية بمؤوض جزئياً منها تخفيض في أعمال الصيانة . وأما الأعمال الجديدة فقد خصص لها ٤١٢,١٠٠ جنيه مصري ، منها ٩٠,٠٠٠ جنيه مصري لمواصلة بناء حاجز المياه حرف B بالاسكندرية وتجهيزه بالسفائف و ٢٧٣,٠٠٠ جنيه مصري لمواصلة العمل في توسيع ميناء السويس .

الطرق الرئيسية والكبارى :

قد أدمجت مصلحة الكبارى بمصلحة الطرق الرئيسية والكبارى . وأما ميزانية هذه المصلحة التي تبلغ ١٧٧,٤٣٢ جنيهاً مصرية تتضمن زيادة قدرها ٤,٥٥٦ جنيهاً مصرية للملاوات ولزيادة جزئية في عدد المستخدمين وقد خصص مبلغ ٩٠,٨٧٠ جنيهاً مصرية للصيانة الطرق أى بزيادة ٥,١٧٠ جنيهاً مصرية وهي ناشئة عن ضرورة زيادة الأتقار لصيانة طرق الوجه البحرى حيث ازداد أخيراً مرور السيارات .

وتبلغ اعتمادات الأعمال الجديدة ١٨٠,١٥٠ جنيهاً مصرية وهذا المبلغ يتقص ٨٩,٣٠٥ جنيهات مصرية عن اعتمادات سنة ١٩٢٠ .

مصلحة النقل الميكانيكى :

توجد زيادة قدرها ٢٤,٥٤٣ جنيهاً مصرية في المصروفات العادية وهي ناشئة عن تخصيص عدد اضافى من الخدمة للسيارات وعن زيادة مصروفات إدارتها وذلك لزيادة عددها على أثر ما اشترى منها في السنة الحالية . ويريد في الأعمال الجديدة قص قدره ١١٢,٠٠٠ جنيه مصري لأنه قد أوقف تماماً شراء السيارات . وستنشأ ورشة مؤقتة بدلاً من البناء الثابت الذى كان متبرياً عمله .

الأقاليم والمحافظات

خدمة الإدارة والتحصيل :

في هذه الميزانية زيادة ظاهرية قدرها ٣,٩٣٠ جنيها مصريا على أن الزيادة الحقيقية تبلغ ٥٦,٦٧٢ جنيها مصريا وذلك لأن ميزانية "السواحل" نقلت الى مكتب التجارة والصناعة وكان مدرجا لها في سنة ١٩٢٠ اعتيادات قدرها ٥٢,٧٤٢ جنيها مصريا . وفيما يلي بيان أهم الأنواع التي تشار لها تلك الزيادة :

جنيه مصرى

٢٠,٠٠٠ لمصاريف تحصيل ضريبة الثمن .

١٤,٠٠٠ قهلاوات التدريجية الخاصة بالصارف .

١١,٠٠٠ لمصاريف الانتقال وبدل السفر .

٣,٠٠٠ لمكافآت مشايخ الحارات .

البوليس :

تشتمل هذه الميزانية على زيادة ٦٣,٢٣٠ جنيها مصريا في المعروفات العادية وعلى زيادة ٢,٦٠٥ جنيها مصريا في الأعمال الجديدة .

والزيادة الأولى موزعة كما يلي :

جنيه مصرى

٢٣,٤٠٠ لمصاريف بعض خدمات كانت تؤخذ انفاية الآن من اعتماد المصروفات الغير اعتيادية الناشئة عن الحرب وتلك الخدمات هي : مكتب الرخص والسيابورات وخدمة مراقبة الموانئ ومراقبة الصحف الخ .

٣٠,٦٠٠ للماحيات ومنظم هذا المبلغ مخصص لتعزيز قوة البوليس .

٩,٠٠٠ قيمة صافي الزيادة في سائر أنواع الميزانية وأخصها مشتري ركائب .

ويبلغ اعتماد الأعمال الجديدة ٣,٠٠٠ جنيه مصرى وهو مخصص لمشتري سروج .

الخمر :

تبلغ جملة هذه الميزانية ١,٤٦٠,٩٠٨ جنيهات مصرية أى زيادة ٢٥٥,٥٩٨ جنيها مصريا بالنسبة الى ميزانية سنة ١٩٢٠ ومن تلك الزيادة ٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى في اعتماد الأعمال الجديدة البالغ قدره منه ٦٥,٢٥٠ جنيها مصريا وهو مخصص لمشتري أساحة الخمر الأقاليم .

وتتضمن هذه الميزانية زيادة ٤٥,٨٩٩ جنيها مصريا في بند الماحيات لزيادة عدد الخمر النظميين المعدين للجلول محل الخمر النظميين في المغرب الأمر الذي يترتب عليه معرفة ف اضافى قدره ٩,٢٣٦ جنيها مصريا للبوسات وغير ذلك . وفي الاعتماد المخصص للاعانة على غلاء المعيشة زيادة ١٤٩,٥٣٠ جنيها مصريا وهي متندرة على قاعدة ماقدرته مجالس المديرات . على أن هذه المعروفات تحصل من رسوم الخمر .

وزارة الحربية

سنة	بجنيه مصري
١٩٢١	١,٨٩٠,٥٦٠
١٩٢٠	١,٦٨٣,٥٤٢

زيادة ٢٠٧,٠١٨ جنيها مصريا .

تتضمن ميزانية سنة ١٩٢١ البالغ مجموعها ١,٨٩٠,٥٦٠ جنيها مصريا مبلغ ٥٢,٧٠٠ جنيه مصري للأعمال الجديدة ومعظم هذا المبلغ مخصص لبناء تكات جديدة تستدعيها التغيرات التي حصلت في توزيع القوات . وتشتمل الميزانية على زيادة قدرها ٢٣١,٠٠٠ جنيه مصري لتحسين اجهات قوة الجيش بمحتضى القناتون الذي صدر بذلك في خلال سنة ١٩٢٠ ، وعلى زيادة ٤٦,٠٠٠ جنيه مصري في مصاريف بدل السفرية و ٢٨,١٢٥ جنيها مصريا في اعتمادات الكاوي والتجهيزات .

وقد أدرج أيضا اعتماد لتحسين تأليف بضع وحدات من المعجاة والعرب .

هذا وقد أنقص عدد الأورط السودانية وخفضت اعتمادات الذخائر بمبلغ ٧٠,٠٠٠ جنيه مصري واعتمادات العليق بمبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه مصري مما جعل صافي الزيادة ٢٠٧,٠١٨ جنيها مصريا .

المعاشات والمكافآت

سنة	بجنيه مصري
١٩٢١	٨١١,٧٥٠
١٩٢٠	٧٣٧,٣٠٠

يرجع جزء من الزيادة البالغة ٧٤,٤٥٠ جنيها مصريا الى تسوية المعاشات من شهر أغسطس سنة ١٩١٩ بنسبة المعاشة مضانا اليها ٣٠ في المئة ، وجزء منها الى تعديل المساهبات المنوحة لرجال القضاء والجيش وجزء آخر الى الزيادة الاعتيادية في مقدار المعاشات المستحقة .

الدين العمومي

سنة	بجنيه مصري
١٩٢١	٤,٦١١,٤٧٨
١٩٢٠	٤,٦١٢,٣٧٢

يرجع الوفر الى تخفيض الاعتماد المخصص لمصاريف صندوق الدين وذلك على أثر انقاص الاذانة للمساعدة على غلاء المعيشة .

اذانة للمساعدة على غلاء المعيشة

سنة	بجنيه مصري
١٩٢١	٣,١٥٠,٠٠٠
١٩٢٠	٤,٢٥٠,٠٠٠

بني التقدير سنة ١٩٢١ على قاعدة المنصرف فعلا في المدة الأخيرة من السنة الحالية الى الموظفين وأرباب المعاشات بعد تخفيض الثلث وذلك نظرا الى القرار القاضي بانقاص تلك الاذانة بالقدر المذكور ابتداء من ١٦ مايو سنة ١٩٢١ ويشمل التقدير قيمة السلف اللازمة الى البلديات والمجالس المحلية لصرف الاذانة الى مستخدميها .

هذا وقد روعي في التقدير احتمال حصول تخفيض آخر معادل للأول في مقدار تلك الاذانة في أواخر السنة المالية القادمة .

مشتري مواد المحاجات الأولية:

سنة	جنيه مصرى
١٩٢١	٤٧٠٩,٠٠٠
١٩٢٠	٢,٠٠٠,٠٠٠

ان الربط المخصص لسنة ١٩٢١ يختلف عن ربط سنة ١٩٢٠ في أنه لا يقتصر على الفرق بين أسعار الشراء وبين أسعار البيع بل يشمل جميع نفقات الشراء والنقل والمصاريف الأخرى الخاصة بمصلحة التموين وقدر ما سينتج من البيع بمبلغ ٤,١٢٣,٠٠٠ جنيه مصرى وهذا المبلغ أدرج في تقدير إيرادات الميزانية .

تسوية الطلبات الناشئة عن حوادث سنة ١٩١٩

سنة	جنيه مصرى
١٩٢١	٦٥٠,٠٠٠
١٩٢٠	٩٥٤,٥٠٢

ان مبلغ ٦٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى يمثل قيمة الباقى بدون صرف من اعتماد المليون جنيه الذى خصص لتصفية الطلبات بواسطة لجنة التعويضات .

الجان المؤقتة

سنة	جنيه مصرى
١٩٢١	١٦,٠٠٠

ان هذا الاعتماد مخصص لسد نفقات لجنة التوفيق ولجنة التعويضات ولجنة تعديل الدرجات .
القاهرة في ٢٣ مارس سنة ١٩٢١

الامضاءات :
اسماعيل صدقى
م . ا . دوسن
ف . ت . دلتن
و . ب . تريلونى

ميزانية

سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢

—

الإيرادات

ر.ب.	ميزانية سنة ١٩٢١	ميزانية سنة ١٩٢٠	فروق		ملاحظات			
			زيادة	نقص	سنة ١٩١٩	سنة ١٩١٨	سنة ١٩١٧	سنة ١٩١٦
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
١ أموال مقررة	٥٥٠٤٠٠٠	٥٤٨٠٠٠٠	٢٤٠٠٠	—	٥٦٢٤٣٦٠	٥٦١٢٣٦١	٥٦٠٨٧١٢	٥٥٧٥٦٣٨
٢ الجمارك	٨١٦٩٠٠٠	١٠٥٩٠٠٠٠	—	٢٤٢١٠٠٠	١٠٤٥٤٨٤٠	٦٩٢٦٠٨٩	٥٢٣١٩٠٢	٤٨٤٠١٦٣
٣ رسوم الليانات والقنارات والأرصفت	٢٢٩٠٠٠	١٨٣٠٠٠	٤٦٠٠٠	—	١٧٩١٨٥	٩١٤٢٨	٦٨٢٣٨	١١٥٠٧٧
٤ مبيعات الأمتاع	٩٠٠٠٠	٦١٠٠٠	٢٣٠٠٠	—	٧١٣١٦	٥٨٤٢٣	٥٠٢١٧	٢٥٢٣٧
٥ السنفة	٧٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	—	—	٧٦١٠٢	٥١٢٢٤	٦٨٤١٥	٤٩٦٨٤
٦ رسوم دفعة المصوغات	٢٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٥٠٠٠	—	٢٧١٣٠	٢١٧٢٠	٢٩٦٦٤	١٧٦٥٠
٧ الرسوم التضائية والتقيدية	١٧٨٠٠٠٠	١٨٦٣٠٠٠	—	٨٢٠٠٠	٢٠٦٦٩٤٦	١٦٠٦٩٢٩	١٦٢٧٢٩٤	١٢٧١٥٦٥
٨ سكن الحديد	٧١٠٠٠٠	٧٢٨٦٠٠٠	—	٢٨٠٠٠٠	٧١٢٥٠٣٠	٦٩٩١١٠٥	٥٠٠٠٦٦٢	٤٤٦٠٨٩٧
٩ التلفرافات	٢٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	—	٢٠٢٣٥٢	٢٣٧٧٦	١٨١٩٢٨	١٥٠٢٥٥
١٠ التليفون	٢٧٠٠٠٠	٢٦٦٠٠٠	٤٠٠٠	—	١٩٦٠٩٨	٢٥١٠٠٠	—	—
١١ البوستة	٦٢١٠٠٠	٥١٦٠٠٠	١٠٥٠٠٠	—	٤٢٧٤٢٤	٤٠٢٨٢٦	٢٥٩٧٥٨	٢١٢٣٨١
١٢ الأملاك الأميرية	٨٠٠٠٠٠	١٢٢٦٠٠٠	—	٥٢٦٠٠٠	١٢٧٢٩٥٥	٩٨٩٢٨٨	١٠٢٣٨٤٥	٨٦٦٥٨٤
١٣ بدل الخدمة العسكرية	٢٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	—	٢٧٦٥٨٠	١٩١٢٤٠	١٧٢٤٨٠	١٠٤٧٨٠
١٤ رسوم خفر	١٣٩٣٠٠٠	١١٧٩٠٠٠	٢١٤٠٠٠	—	١٠٤٨٦٥٦	٨٢٣٦٢٤	٦٥٢٧٥٠	—
١٥ المستطع من ماهيات المستخدمين	٢١٠٠٠٠	١٨٧٠٠٠	٢٣٠٠٠	—	١٧٥٧٧٦	١٤٢٨٠٨	١٤٠٧٦٨	١٢٥٧٠٤
١٦ الأرباح الناتجة من تشغيل القنود	٢٢٥٥٠٠٠	٢٢٥٨٠٠٠	—	١٠٠٢٠٠٠	٢٤٢٨٤٧٦	١٦١٥٥٢١	١١٧٠٢٠٦	٦٤٩٢١٨
١٧ إيرادات ورسوم متنوعة	١٠٠٠٠٠٠	٨١٣٠٠٠	١٨٧٠٠٠	—	٩٦٧٣٦٦	٨٨١٨٧٤	١٠٨١٠٥١	١١٠٢٦٠٧
١٨ ضريبة القطن	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	—	—	—	—	—	—
١٩ إيرادات غير اعتيادية : ١ - مبيع أراضي ٢ - إيرادات أخرى	٥٠٠٠٠٠ ٢٦٠٠٠	٢٧٧٠٠٠٠ ١٨٢٦٠٠٠	— —	٢٢٧٠٠٠٠ ١٨٠٠٠٠٠	٨٢٥٤٢٧ ٩٩٤٧١	٤٠٧٤٥٦٦ ٢٢٧٥٧٨	٢١٠٤٤٩ ٢٢٢٦٦٥	١٢٧٢٢٨ ٥٨٢٠
٢٠ مبيعات مملوكة التويز	٤١٢٣٠٠٠	—	٤١٢٣٠٠٠	—	—	—	—	—
٢١ المأخوذ من الاحتياطي العمومي	١٩٨١٠٠٠	—	١٩٨١٠٠٠	—	—	—	—	—
الجملة	٢٨٦٨٢٠٠٠	٤٠٢٧١٠٠٠	٦٨٠٤٠٠٠	٨٢٩٣٠٠٠	٢٢٦٧٤٠١	٢٧٦٦١٢٨٩	٢٣١٦٦٠٧٤	١٩٩٢٧٧٤
صافي النقص			١٥٨٩٠٠٠					

أعمال جديدة				الجملة			
ميزانية سنة 1921	ميزانية سنة 192	فروق		ميزانية سنة 1921	ميزانية سنة 1920	فروق	
		زيادة	تخفيض			زيادة	تخفيض
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
280000	180287	100213	—	837030	779001	107979	—
—	—	—	—	11984	14020	—	2041
—	—	—	—	41107	40787	480	—
—	—	—	—	13120	13480	—	360
241000	22280	209120	—	773000	400790	272210	—
—	—	—	—	28878	28144	734	—
000	30000	—	29000	476290	001401	—	20107
—	1000	—	1000	10203	13442	1771	—
—	—	—	—	108614	79889	28720	—
—	—	—	—	90840	90099	741	—
78420	102390	—	23970	487188	018204	—	31117
2082	1700	282	—	240344	230127	10217	—
10017	23620	—	13603	218222	214900	4322	—
10630	10000	0630	—	270000	230000	40000	—
94000	170700	—	71700	114103	184948	—	70840
000	1000	—	1000	24107	24008	—	401
13000	2000	11000	—	29206	9767	19439	—
27070	19780	7080	—	971000	870007	90000	—
3000	4897	—	1347	171713	147997	23716	—
170024	111902	48122	—	834798	742400	92398	—
9100	10882	—	1782	74239	72020	2219	—
810	0089	—	489	43043	306917	108231	—
—	—	—	—	77318	03780	13038	—
—	—	—	—	27664	277071	—	407
300	700	—	300	73678	090297	29319	—
—	—	—	—	130309	123964	6345	—
—	—	—	—	27730	21720	0000	—
—	—	—	—	10018	14092	4074	—
—	—	—	—	23147	21211	1936	—
—	—	—	—	100238	177302	—	77114
102972	108477	—	000700	242792	287379	—	40437
210500	201082	—	130827	44089	00499	—	113102
9000	24018	—	2018	22294	22307	—	1012
—	—	—	—	2704	2247	403	—
3708	27018	—	230900	4043	700307	—	200042
100000	170070	—	19070	27768	100121	—	13902
—	—	—	—	47040	44979	2061	—
—	3100	—	3100	19382	18710	672	—
—	—	—	—	7638	8309	—	771
1000	2400	—	1400	02810	49992	2818	—
238083	211942	286702	1120991	1213907	1219097	927267	984177

باب	مصروفات اعتيادية			
	ميزانية سنة ١٩٢١	ميزانية سنة ١٩٢٠	فرق	
			زيادة	تخفيض
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
١	٥٥٢٠٣٠	٤٩٩٢٦٤	٥٢٧٦٦	—
٢	١١٩٨٤	١٤٠٣٥	—	٣٠٤١
٣	٤١١٥٧	٤٠٦٧٧	٤٨٠	—
٤	١٣١٢٥	١٣٤٨٥	—	٣٦٠
٥	وزارة المالية :			
	٤٢١٥٥٥	٣٦٨٣١٠	٥٢٣٤٥	—
	٣٨٨٧٨	٣٨١٤٤	٧٣٤	—
	٤٧٥٧٩٥	٤٧١٤٥١	٤٣٤٤	—
	١٥٢٠٣	١٢٤٤٢	٢٧٦١	—
	١٠٨٦١٤	٧٩٨٨٩	٢٨٧٢٥	—
	٩٥٨٤٥	٩٥٥٩٩	٢٤٦	—
	٤١٨٧٦٨	٤١٥٩١٤	٢٨٥٤	—
	٢٤٣٣٨٢	٢٣٣٤٣٧	٩٩٥٥	—
	٢٠٨٣٠٥	١٩٠٤٧٥	١٧٨٣٠	—
	٢٥٤٣٧٠	٢٢٥٠٠٠	٢٩٣٧٠	—
	٢٠١٠٣	١٩٢٩٨	٨٠٥	—
	٢٣٦٥٧	٢٣٠٥٨	٥٩٩	—
	١٥٧٠٦	٧٦٧٦	٨٠٣٠	—
٦	وزارة المعارف العمومية :			
	٩٣٤٤٨٥	٨٤٥٧٢٧	٨٨٧٥٨	—
	١٥٨٦٢٣	١٤٣٠٩٩	١٥٥٥٢٤	—
٧	وزارة الداخلية :			
	٦٧٤٧٧٤	٦٣٠٥٤٨	٤٤٢٢٢٦	—
	٧٣٣٦٨٩	٧٠٩٥٤٣	٢٤١٤٦٦	—
	٤٦٤٣٣٨	٣٥١٣٢٨	١١٣٠١٠	—
٨	وزارة الحفائية :			
	٦٧٣١٨	٥٣٧٨٠	١٣٥٣٨	—
	٣٦٦٦٥٤	٣٦٧٠٦١	—	٤٠٧
	٦٣٤٣٢٨	٥٩٤٦٤٧	٣٩٦٨١	—
	١٣٠٣٠٩	١٢٣٩٦٤	٦٣٤٥	—
	٢٦٧٣٠	٢١٧٢٥	٥٠٠٥	—
	١٥٠١٨	١٤٥٩٣	٤٢٥	—
	٢٣١٤٧	٢١٢١١	١٩٣٦	—
٩	وزارة الاشغال العمومية :			
	١٠٠٢٣٨	١٦٧٣٥٢	—	٦٧١١٤
	١٣٩٨١٧١	١٢٩٧٩٠٢	١٠٠٢٦٩	—
	٢٢٥٣٣٤	٢٠٢٦٠٩	٢٢٢٧٢٥	—
	٢١٦٧٩٤	١٩٩٧٨٨	١٧٠٠٦	—
	٣٧٠٤	٣٢٤٦	٤٥٨	—
	٣٦٨٦٧٥	٣٣٨٢٨٨	٣٠٣٨٧	—
	١٢٢١٦٨	١١٦٥١١	٥٦٥٧	—
	٤٧٥٤٥	٤٤٩٧٩	٢٥٦٦	—
	١٩٣٨٢	١٥٥٦٠	٣٨٢٢	—
	٧٦٣٨	٨٣٥٩	—	٧٢١
	٥١٣١٥	٤٦٥٩٢	٤٧٣٣	—
	٩٧٥٨٨٥٤	٩٠٧٦٥٤٦	٧٥٢٢٣٨	٧٠٦٤٣
	نقل بمسدد			

أعمال جديدة				المجلة			
ميزانية سنة ١٩٢١	ميزانية سنة ١٩٢٠	فرق		ميزانية سنة ١٩٢١	ميزانية سنة ١٩٢٠	فرق	
		زيادة	تخفيض			زيادة	تخفيض
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
٢٢٨٠١٨٣	٢١١٩٤٢٢	٢٨٦٧٥٢	١١٢٥٩٩١	١٢١٢٩٠٣٧	١٢١٩٥٩٦٨	٩٢٧٢٤٦	٩٨٤١٧٧
١٢٢٨١	٢٨٤١٦	—	٢٦١٣٥	٢٨٨٥٩٢	٣٠٥٨٤٢	—	١٧٢٥٠
—	٦٠٠٠	—	٦٠٠٠	٦٧٢٢٢	٤٢٨٥٧	٢٤٣٧٥	—
٢٥٤٢٠٠	١٢٢٩٠٠٠	—	٩٨٤٨٠٠	٤٨٧٧٤٩٥	٧٨٢٢١٧٥	—	٢٩٥٥٦٨٠
١٦٥٠٠	٨٧٠٠٠	—	٧٠٠٠٠	٢٤٤٠٩٧	٣٠٨٢٣٠	—	٦٤١٢٣
١٠٨٥٠٠	٧٤٠٠٠	٣٤٥٠٠	—	٢٩٢٣٠٤	٢٤٣٧٨٦	٤٩٥١٨	—
١٥٠	٥٦٣٨	—	٥٤٨٨	٥٠٢٤٩٥	٥٠٦٦١٨	—	٤١٢٣
٤١٢١٠٠	٧٢٩٧٧٠	—	٣١٧٦٧٠	٧٢٩٠٥٢	١٠١١٢٣٥	—	٢٨٢١٨٢
٦٠٠٠	١١٨٠٠٠	—	١١٢٠٠٠	١٢٤٣٨٨	٢١١٨٤٥	—	٨٧٤٥٧
١٨٠١٥	١٠٧٣٢٠	—	٨٩٣٠٥	١٧٧٤٣٢	٢٥٥٤٠٢	—	٧٧٩٧٠
٩٠٠	١٤٥٠٠	—	١٣٦٠٠	٢١٧٨٨	٣٧٨٥٥	—	١٦٠٦٧
٧٥٠	٤٧٠٠٠	—	٤٦٣٠٠	٧١٥٢٥٢	٧١١٢٢٢	٣٩٣٠	—
٣٠٠٠	٣٩٥	٢٦٠٠	—	٩٧٥٩٤١	٩١٠١٠٦	٦٥٨٣٥	—
٦٥٢٥٠	١٥٢٧٧	٤٩٩٧٣	—	١٤٦٠٩٠٨	١٢٠٥٣١٠	٢٥٥٥٩٨	—
٥٢٧٠٠	٥٢٢٩٢	١٤٠٨	—	١٨٩٠٥٦٠	١٦٨٣٥٤٢	٢٠٧٠١٨	—
—	—	—	—	١٤٦٣٥٠	١٤٦٣٥٠	—	—
—	—	—	—	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	—	—
—	—	—	—	٨١١٧٥٠	٧٣٧٣٠٠	٧٤٤٥٠	—
—	—	—	—	٤٦١١٤٧٨	٤٦١٢٢٧٢	—	٨٩٤
—	—	—	—	٢١٥٠٠٠٠	٤٢٥٠٠٠٠	—	١١٠٠٠٠
—	—	—	—	—	٤٠٠٠٠	—	٤٠٠٠٠
—	—	—	—	٤٧٠٩٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٧٠٩٠٠٠	—
—	—	—	—	٦٥٠٠٠٠٠	٩٥٤٥٠٠٢	—	٣٠٤٥٠٠٢
—	—	—	—	١٦٠٠٠	٢٨٠٠٠	—	١٢٠٠٠
—	—	—	—	٦٤٩٤٩	٢٤٤٨٣	٤٠٤٦٦	—
٢٢٢١٥٢٩	٥٦٥٤٠٠	٤٧٥٢٣٨	٢٧٩٧٧٨٩	٣٨٦٨٢٠٠٠	٤٠٢٧١٠٠٠	٤٣٥٧٤٣٦	٥٩٤٦٤٣٦
—	—	—	٢٢٢٢٥٥١	—	—	—	١٥٨٩٠٠٠

باب	مصرفات اعتيادية				
	ميزانية سنة ١٩٢١	ميزانية سنة ١٩٢٠	فرق		
			زيادة	تخفيض	
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	
	٩٧٥٨٨٥٤	٩٠٧٦٥٤٦	٧٥٢٩٥١	٧٠٦٤٣	
١٠	وزارة الزراعة :	٢٧٦٣١١	٢٦٧٤٢٦	٨٨٨٥	—
١١	وزارة المواصلات :				
	ديارات السوم	٦٧٢٢٢	٣٦٨٥٧	٣٠٣٧٥	—
	السكن الجديدة :				
	جنيه مصرى				
	٦٦٢٢٢٩٥ أصل الرصيد				
	٢٠٠٠٠٠٠٠ تنزيل : قيمة المأخوذ من المخزن				
		٤٦٢٢٢٩٥	٦٥٩٤١٧٥	—	١٩٧٠٨٨٠
	التلغرافات	٢٢٧٥٩٧	٢٢١٢٣٠	٦٣٦٧	—
	التلغرافات	١٨٤٨٠٤	١٦٩٧٨٦	١٥٠١٨	—
	البوستة	٥٠٢٣٤٥	٥٠٠٩٨٠	١٣٦٥	—
	البيانات والتقارير	٣١٦٩٥٢	٢٨١٤٦٥	٣٥٤٨٧	—
	مسلمة لتقليل الميكانيكى	١١٨٣٨٨	٩٣٨٤٥	٢٤٥٤٣	—
	الطرق الرئيسية والكبارى	١٥٩٤١٧	١٤٨٠٨٢	١١٣٣٥	—
	اللاحة الداخلية	٢٠٨٨٨	٢٢٣٥٥	—	٢٤٦٧
١٢	الأقاليم والمحافظات :				
	خدمة الادارة والتحصيل	٧١٤٥٠٢	٦٦٤٢٧٢	٥٠٢٣٠	—
	البريليس	٩٧٢٩٤١	٩٠٩٧١١	٦٣٢٣٠	—
	التنفس	١٣٩٥٦٥٨	١١٩٠٠٣٣	٢٠٥٦٣٥	—
١٣	مصرفات عسكرية :				
	وزارة الحربية	١٨٣٦٨٦٠	١٦٣١٢٥٠	٢٠٥٦١٠	—
	الجيش البريطانى بمصر	١٤٦٢٥٠	١٤٦٢٥٠	—	—
١٤	منع تجارة الرقيق	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	—	—
١٥	معاشات ومكافآت	٨١١٧٥٠	٧٣٧٣٠٠	٧٤٤٥٠	—
١٦	الدين العمومى	٤٦١١٤٧٨	٤٦١٢٣٧٢	—	٨٩٤
١٧	اعانات ممنوحة للساعدة على غلاء المعيشة	٣١٥٠٠٠٠	٤٢٥٠٠٠٠	—	١١٠٠٠٠٠
	مصاريف غير اعتيادية ناشئة عن الحرب	—	٤٠٠٠٠	—	٤٠٠٠٠
١٨	مشتري مواد الحاجيات الأتولية	٤٧٠٩٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٧٠٩٠٠٠	—
١٩	تسوية المصاريف الناشئة عن حوادث سنة ١٩١٤	٦٥٠٠٠٠	٩٥٤٥٠٢	—	٢٠٤٥٠٢
٢٠	اليمان الوقتية	١٦٠٠٠	٢٨٠٠٠	—	١٢٠٠٠
٢١	مصاريف غير منظورة	٦٤٩٤٩	٢٤٤٨٣	٤٠٤٦٦	—
	صافي الفرق	٢٥٢٥٠٤٧١	٢٤٦١٦٩٢٠	٤٢٣٤٩٣٧	٢٥٠١٣٨٦
				+ ٧٢٣٥٥١	

مذكرة تكميلية

مرفوعة من حضرة صاحب المعالي وزير المالية

بشأن مشروع ميزانية سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢

كان تفلدى لوزارة المالية على مدى يومين أو ثلاثة أيام من الميعاد الذى يجب بحسب قواعد القانون النظامى أن يعرض فيه مشروع الميزانية لتصديق مجلس الوزراء من شأنه أن يعملى و حل من الاشتراك فى إعداد مشروع سبق للجنة المالية أن وضعت كل تفاصيله .

غير أنه لما كان من المحتمل أن أعمال السنة المالية المتبقية تؤول الى عجز يربو على ١١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى تقريبا فيقتضى بذلك المال الاحتياطى العام الى ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى بعد أن كان ١٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى ختام السنة المالية الماضية ، وكان يقتضى ضبط التوازن فى مشروع الميزانية المعروضة من جهة أخرى أخذ مليونين تقريبا من ذلك المال الاحتياطى أيضا فيصبح مقداره بذلك بعيدا عن التناسب مع حاجات البلد المستقبلية ، رأيت من واجبي أن أحاول ضغط الميزانية لتقص المصروفات حتى لا تكون حاجة على الأمل لأخذ شيء من المال الاحتياطى .

ولكن نظرتى فى وجوه الميزانية - وهى بحكم الضرورة عاجلة ناقصة - لم تمكننى من الوصول الى نتيجة تحقق الغرض الذى توخيت ، بشئ ، من الفائدة .

على أن الانصاف يقتضى بأن أذكر لمن تولوا تحضير الميزانية أنهم قاموا بكل ما يستطيعونه من هذا السبيل وأما من بيان يدل على أنهم حذفوا ما مقداره ١٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى من الطلبات المرفوعة من مصالح الحكومة المختلفة ولم يكن من السهل كما قيل فى مذكرة الميزانية الائتلاف من سنة خير وروخاء الى سنة شدة وغماء .

وقد كان يحول دون أحداث أى نفس يذكر فى ميزانية المصروفات استخالة مادية فان انتادات الأشغال الجديدة عدا جزأ ضئيفا منها تتعلق بأشغال تم تنفيذها أو بأشغال بدئ فيها وهى الآن فى سياق التنفيذ واعتادات الوظائف الجديدة أو المملوات المقتضى منحها للموظفين الخالين هى فى كثير من الأحوال تصحيح لوظائف خلقت فى أثناء السنة الماضية أو لمملوات منحت فيها كما أنه يلاحظ فيما يتعلق بالتوريدات أن الميزانية الجديدة يقتضى بها ويحتملها فى الغالب عقود أبرمت فى أثناء السنة الماضية .

لذلك رأيت أنه فى أحوال كهذه يكون من الأنصاف لحكومة هى وليدة الأزمات أن لا تحاول أن تطبع بطابعها الخاص ميزانية تكاد تكون كأنها أنرا شغفا عن إدارة ماضية

ولكن الذى أرى من واجبي أن أشير اليه لدى مجلس الوزراء هو أنه إذا كان قد فاتته بنوء ما الاعتراف على تحضير الميزانية وإعدادها فانه يتعلق به ويتمين عليه فى تطبيقها أن يتخذ التدابير اللازمة لزيادة الإيراد وحولا أخذ بالاقتصاد الشديد فى المصروفات وذلك حفظا لتوازن الميزانية كما يتعلق به أن يعمل فى المستقبل بقدر المستطاع على إنشاء مال احتياطى وصير .

أما ما يتعلق بالإيرادات فأرى أنه يجب أن يبدل في ملاحظة ورودها كل دقة وعناية وألا يدخر جهد في البحث عن موارد جديدة تزيد في قوة الميزانية وأما ما يتعلق بالمصروفات فقد عزميت على أن أعرض على مجلس الوزراء بمداونة جناب المستشار المالي سلسلة من التدابير من شأنها أن تجعل اشراف وزارة المالية على التصرف في الأموال العامة أو الارتباط بشأنها أجدى أثرا وأتخذ فعلا .

ومن الضروري على وجه الخصوص :

- (١) أن وزارة المالية تكون بحيث يمكنها أن تعرف في أى وقت حالة كل مصلحة من وجهة الميزانية وذلك لتتدخل في الوقت المناسب سواء لتجربى وسائل زيادة إيراداتها أو لمنع تجاوز محتمل لحدود مصروفاتها ؛
- (٢) أن تتخذ تدابير قوية حتى لا تستطيع مصالح الحكومة بأية صورة أن توصى بطلبات أو أن تعقد صفقات أو أن تنفذ اشتغالا أو أن تعين عمالا خارجا عن حدود ميزانيتها أو على وجه يربطها للمستقبل .

ولما كانت الحالة الاقتصادية الحاضرة توجب الأخذ بالحيلة الشديدة فيما يتعلق بمصرف المصروفات للأشغال الكبرى الجديدة فاني أقترح على مجلس الوزراء أن يبين لجنة عليا تكون مهمتها أن تفحص برنامج الأشغال الجارى تنفيذها أو التي يزمع القيام بها للمصالح المختلفة وأن تقترح على وجه السرعة ما ترى أن الحالة تقتضى به أو أن المجلس يعهد الى وزارة المالية أن تقوم بذلك البحث وأن تعرض عليه نتيجته .

ويحوز أيضا أن تشكل في هذه الوزارة أو خارجا عنها لجان أخرى يكون الغرض منها فحص بعض أبواب المصروفات مما قد يرى وزير المالية أنه أصبح غير متناسب مع ضرورات الزمن الحاضر .

وزير المالية
اشماعيل صدق

٢٤ مارس سنة ١٩٢١